

أثر القياس بالقيمة العادلة والتحوط بالمشتقات

المالية في إدارة المخاطر دراسة تطبيقية

آية نعتاني⁽¹⁾، علاء الدين جبل⁽²⁾، محمد خالد بنود⁽³⁾

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر القياس بالقيمة العادلة والتحوط بالمشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية، حيث سيتم التعرف من خلالها على مفهوم محاسبة القيمة العادلة، وأهم شروط تطبيقها. كما سنتعرف على مفهوم التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة، ودورها في إدارة المخاطر. ومن ثم سنتعرف على مفهوم إدارة المخاطر المالية، وأثر تطبيق القيمة العادلة والتحوط في إدارة المخاطر المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باتباع المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة التقارير والقوائم المالية المنشورة في سوق دبي المالي وبالاعتماد على الموجودات والمطلوبات المفصّل عنها بالقيمة العادلة، والأدوات المالية المستخدمة لتحوط القيمة العادلة وتحوط التدفقات النقدية وتحوط صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية. وأثرهم على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وطبقت هذه الدراسة على ثلاث مصارف مدرجة في سوق دبي المالي وذلك ما بين الأعوام 2018-2022 من التقارير الربع سنوية المالية، وتم اختيار هذه العينة لأنها تتعامل بالمشتقات المالية موضوع الدراسة. وتم تفرغ البيانات باستخدام برنامج Excel، ومن ثم تم إجراء التحليلات الإحصائية باستخدام برنامج (SPSS)، وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الانحدار الخطي.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة - التحوط المحاسبي - إدارة المخاطر المالية.

(1) طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

(2) أستاذ، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

(3) أستاذ، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

The impact of fair value measurement and hedging with financial derivatives on risk management: An applied study

Aya Nassani⁽¹⁾, Aladdin Jabal⁽²⁾, Muhammad Khaled Bannoud⁽³⁾

Abstract

This study aimed to show the impact of fair value accounting and accounting hedging in financial risk management, through which the concept of fair value, and the most important conditions for its application. We will also learn about the concept of accounting hedging with derivative financial instruments, and their role in risk management. Then we will learn about the concept of financial risk management, the mechanism of risk management, and the impact of fair value and accounting hedging in financial risk management. To achieve the objectives of the study, the researcher followed the descriptive analytical approach, by studying the reports and financial statements published in the Dubai Financial Market and relying on the assets and liabilities disclosed at fair value, and the financial instruments used to hedge fair value, hedge cash flows and hedge net investment in foreign operations. and their impact on credit risk and Market risk and operational risk. This study was applied to three banks listed on the Dubai Financial Market between the years 2018-2022, and this sample was selected because it deals with the financial derivatives under study. The data was extracted from the quarterly financial reports of banks, the data was unpacked, using Excel, and then statistical analyzes were performed using (SPSS) program, and the hypotheses of the study were tested using linear regression.

Key words: fair value accounting — accounting hedging - financial risk.

(1) Postgraduate Student (PhD), Dept. of Accounting, Faculty of Economic, University of Aleppo.

(2) Prof., Dept. of Accounting, Faculty of Economic, University of Aleppo.

(3) Prof., Dept. of Accounting, Faculty of Economic, University of Aleppo.

1- المقدمة: يعتبر التقييم بالقيمة العادلة أهم ما جاءت به المرجعيات المحاسبية على المستوى الدولي، لأن ما يميز المعايير الدولية أنها مستمرة التغير وتلاحق الدورات الاقتصادية، فهي تؤثر وتتأثر، والدول العربية كغيرها من الدول التي اتجهت نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وذلك من خلال تبني ما أقرته المرجعية الدولية. ولا شك أن نجاح البورصة في تلبية احتياجات العملاء لن تتحقق إلا من خلال التطور المستمر لأدوات التمويل فهي في حاجة إلى استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات المالية، لتمكينها من إدارة السيولة بطريقة تحقق الربح، وكذلك توفير المرونة للاستجابة للمتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية؛ لذا تعتبر المشتقات المالية الأداة المناسبة لتحقيق ذلك؛ فهي تلعب دوراً في تطوير البورصة من خلال إيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة ذات كفاءة اقتصادية عالية. وتعد من أهم الاستراتيجيات الأساسية لإدارة المخاطر عن طريق "التحوط"، حيث يتم التعامل مع شكلين من كميات متساوية للأصول ولكن باتجاهين متعاكسين، واحدة في الأسواق الأساسية، والأخرى في أسواق المشتقات. ولأن إدارة المخاطر الإنذار المبكر لمواجهة الخطر. حيث تعالج مشكلة عدم اليقين وتحاول التقليل من الآثار السلبية للمخاطر كما تساهم في توفير الأمن لتحقيق أهداف المؤسسة. لذلك تستخدم المؤسسات الأدوات المالية للتحوط للتخفيف من تعرضها للمخاطر مثل مخاطر سعر الفائدة والصرف الأجنبي.

2- مشكلة البحث: تتمثل في المخاطر المالية التي تتعرض لها المصارف من خلال امتلاكها للأدوات المالية وتقييمها والتحوط لها ونحاول من خلال هذا البحث التعرف على كيفية مساهمة القيمة العادلة والتحوط المحاسبي في زيادة قدرة المنشآت على التصدي للمخاطر التي تواجهها، من خلال الإجابة على التساؤل التالي:
هل يؤدي القياس بالقيمة العادلة والتحوط بالمشتقات إلى زيادة قدرة المنشآت في إدارة المخاطر المالية؟

3- أهداف البحث: الهدف الرئيسي هو البحث في مدى وجود أثر للقياس بالقيمة العادلة والتحوط بالمشتقات في إدارة المخاطر المالية، ويتم تحقيق ذلك من خلال دراسة وتحليل دور القياس بالقيمة العادلة والتحوط المحاسبي في إدارة المخاطر.

4- أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

- 1- تسليط الضوء على إطار فكري حديث وهو القيمة العادلة وأثرها في إدارة المخاطر المالية والمشكلات الناجمة عن تطبيقها كمدخل بديل عن التكلفة التاريخية.
- 2- مدى نجاح محاسبة التحوط في عملية إدارة المخاطر المالية.
- 3- عرض الدراسات والأبحاث العلمية التي تم إجرائها في هذا السياق ومحاولة استكمال الجوانب النظرية والعلمية من خلال الدراسة الحالية.
- 4- الاستفادة من المعلومات التي يتم التوصل إليها واستثمارها في خدمة أسواق المال العربية والسورية.

الأهمية العملية: تأتي أهمية الدراسة من خلال محاولة الباحثة عكس النتائج التي سيتم التوصل إليها على السوق السورية عبر مجموعة من التوصيات. وتشجيع المصارف على المزيد من الاهتمام والتطبيق لمبدأ القيمة العادلة والتحوط المحاسبي ودورها في الحماية من المخاطر المالية التي تتعرض لها الأسواق المالية.

5- الدراسات السابقة:

- 1- هدف الدراسة: دراسة المخاطرة المالية من خلال تعريفها وأنواعها والوقوف عليها بوصفها تهدد منشآت الأعمال ونجاحها أو تهدف إلى القضاء عليها. [7]
التعرف على محاسبة التحوط ودورها في الحماية من المخاطر.
- النتائج:** - إدارة المخاطرة المالية هي عملية ديناميكية يتم فيها اتخاذ كافة الخطوات المناسبة للتعرف على المخاطرة المؤثرة على أهداف المنشأة والتعامل معها، والمخاطرة موجودة وتؤثر في وجود المنشآت، وينشأ كثير منها بطرق قد تكون غير متوقعة، ويمكن أن يكون لها تأثير رئيسي على جوانب مهمة في المنشأة.
- إن استخدام أدوات الحماية قد أتاح للمنشآت تخفيض مخاطرتها المالية.

2- هدف الدراسة التعرف على نماذج القياس المحاسبي للقيمة العادلة التي تقيس القيمة الحقيقية للأسهم ودراسة أثرها على جودة المعلومات المحاسبية للمصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. [1]

النتائج: يمكن نموذج مضاعف الربحية من قياس القيمة العادلة للأسهم العادية للمصارف. ويوفر قياس القيمة العادلة لمعلومات محاسبية ملائمة تعكس حقيقة أداء الوحدات الاقتصادية. تتمتع سوق الخرطوم بضعف الكفاءة، لأنها لم تعكس القيمة الحقيقية للأسهم. ابتعاد القيمة السوقية عن القيمة العادلة، وهذا قد يرجع إلى الظروف الاقتصادية المحيطة بالسوق أو المعلومات التي تتوفر عن عناصر العينة.

3- هدف الدراسة: محاسبة القيمة العادلة، تتضمن الإبلاغ عن الأصول والخصوم في الميزانية بالقيمة [13] العادلة، والاعتراف بالتغيرات (باستخدام أسعار السوق) باعتبارها مكاسب وخسائر في بيان الدخل. ويدعي البعض بأنها فاقمت من حدة أزمة الـ 2008. لأنها تسهم في الإفراط في رفع شأن فترات الازدهار وتؤدي إلى عمليات شطب مفرطة في الإخفاقات. وتستنزف عمليات الشطب رأس مال المصارف وتتطلق من دوامة هبوطية، وتضطر البنوك إلى بيع الأصول، والتي تسبب العدوى للبنوك الأخرى. وتهدف هذه الدراسة إلى مناقشة هذه الحجج ودورها في البنوك الأمريكية خلال الأزمة. ففي حين أن الخسائر الكبيرة يمكن أن تسبب مشاكل للمؤسسات المالية، فهل الإبلاغ عن هذه الخسائر وعن القيم العادلة للأصول غير السائلة خلق مشاكل إضافية.

النتائج: لا يوجد سبب يذكر للاعتقاد بأن محاسبة القيمة العادلة ساهمت في مشاكل البنوك وفي الأزمة المالية. فهي تلعب دوراً محدوداً في بيانات دخل البنوك ونسب رأس المال التنظيمي، حتى في غياب الإفصاحات عن القيمة العادلة. فإن هناك قواعد و ضمانات مختلفة وتقديم سلطة تقديرية كبيرة للبنوك، والتي تسمح لهم تجنب وضع علامات على أسعار السوق المشوهة. واستخدمت البنوك هذه المرونة خلال الأزمة. هناك أيضاً أدلة قليلة على أن الأسعار كانت مشوهة بسبب مبيعات الأصول أو أن البنوك كانت تضطر إلى الإفراط في الشطب خلال الأزمة.

4- هدف الدراسة: تقييم الترقيات التي أدخلها المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على المعيار السابق 39، [14] وتحليل أحكام المعيار 9 وما يتعلق بها من التأثير المحتمل على اعتماد استراتيجية إدارة المخاطر.

النتائج: بعض أحكام المعيار 39 تؤدي إلى الإبلاغ عن تقلبات أرباح معززة، ولا تعكس استراتيجيات إدارة المخاطر. هذا يعني اعتماد استراتيجية تحوط دون المستوى الأمثل وبالتالي المفاضلة بين فوائد تخفيف المخاطر والفوائد المستمدة من تبني "التحوط المحاسبي". تأثير علاقات التحوط لم يتم تصويرها بشكل صحيح، يتم الإفصاح فقط عن أنواع المخاطر التي يتم التحوط لها، في المقابل، يتطلب المعيار 9 جميع الإفصاحات حول محاسبة التحوط. وشرح استراتيجية إدارة المخاطر؛ وبيان المشتقات المستخدمة وتأثير ذلك على التدفقات النقدية المستقبلية؛ والتقييم والكشف عن تأثير محاسبة التحوط على القوائم المالية.

ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة:

تبين للباحثة بعد عرض الدراسات السابقة أنها تختلف فيما بينها من حيث المدة الزمنية للدراسة وبيئة التطبيق والمشكلة والأهداف وكيفية الربط بين متغيرات الدراسة وبالنتيجة النتائج والتوصيات التي توصلت لها كل دراسة على حدة، وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالنقاط التالية:

1- ربط تطبيق القياس بالقيمة العادلة والتحوط المحاسبي بإدارة المخاطر المالية.

2- محاولة إسقاط نتائج الدراسة على المنشآت الاقتصادية في البيئة السورية.

6- فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر للقيمة العادلة والتحوط المحاسبي في إدارة المخاطر المالية. ولاختبار الفرضية الرئيسية تم تقسيمها إلى ثلاث فرضيات فرعية. وتم تطبيق كل فرضية فرعية على ثلاث بنوك.

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر للقيمة العادلة والتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر الائتمان.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر للقيمة العادلة والتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر السوق.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر للقيمة العادلة والتحوط المحاسبي في إدارة المخاطر التشغيلية.

7- متغيرات البحث: المتغير المستقل: القيمة العادلة - التحوط المحاسبي.

المتغير التابع: إدارة المخاطر المالية (الائتمان - السوق - التشغيلية).

8- منهجية البحث:

ما يخص الدراسة النظرية: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، في مسح وتجميع المعلومات المرتبطة بالمشكلة موضوع الدراسة وذلك بالاستفادة من المراجع العربية والأجنبية والتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دبي المالي، حيث سيتم إجراء دراسة تطبيقية عليه ومحاولة الاستفادة من التجربة في السوق السورية. والربط بين القيمة العادلة والتحوط المحاسبي ودورهما في إدارة المخاطر المالية.

أما الدراسة العملية: يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في صياغة الإطار العام، وستقوم الباحثة بعمل دراسة تحليلية للقوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دبي المالي، وسيتم تحليل النتائج باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

9- مجتمع وعينة البحث: يتألف مجتمع الدراسة من قطاع البنوك المدرجة في سوق دبي المالي والبالغ عددها (12) مصرفاً، وقد اختارت الباحثة ثلاث بنوك لتطبيق الدراسة العملية عليها وهي: بنك دبي التجاري وبنك الإمارات دبي الوطني وبنك المشرق.

الإطار النظري للبحث

1- محاسبة القيمة العادلة: هي العمل المحاسبي الذي يعتمد على حساب القيمة العادلة للأصول أو الخصوم، ابتداءً من إثبات مختلف العمليات ذات الصلة المالية، في التسويات القيادية ثم إعداد الحسابات الختامية وانتهاءً بالإفصاح في القوائم المالية. [4].

2- مستويات القيمة العادلة: (IFRS 13)

أ- الأسعار المعلنة لسوق نشط لنفس الأصول أو الالتزامات أو لأصول والالتزامات مماثلة يمكن القياس عليها. وهو الأكثر موثوقية ويتعين استخدامه دون تعديل.

ب- الأسعار المعلنة في سوق نشط ولكنها لا تستخدم في تحديد القيمة العادلة مباشرة ولكن إلى جانب مدخلات أخرى مثل أسعار الأصول والالتزامات المشابهة في سوق نشط وأيضاً أسعار نفس الأصول أو أصول مشابهة في سوق غير نشط.

ت- المدخلات غير الملحوظة وهي الافتراضات التي تضعها المنشأة لتحديد القيمة العادلة تستخدم لعدم توفر المدخلات الملحوظة. تمثل سعر البيع في تاريخ القياس من وجهة نظر المشارك في السوق الذي يحتفظ بالأصل أو يدين بالالتزام. [9]

3- شروط تطبيق القيمة العادلة:

1- توفر السوق المالي الفاعل، حتى تتمكن المنشآت من قياس القيمة العادلة بكفاءة.

2- توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة.

3- توفر القوانين والتشريعات التي تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات المنشآت. [15]

4- تعريف التحوط: هو عملية تجنب المخاطر التي تتعرض لها وحدات الاعمال.

البند المتحوط له: يتمثل بالأصول أو الالتزامات أو صافي الاستثمار بالعملة الأجنبية والذي يعرض الوحدة لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية، والذي صمم التحوط لأجله. [10]

أداة التحوط: مشتق محدد أو أصل مالي أو التزام غير مشتق (في حال التحوط لمخاطر التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية فقط) يتوقع أن تعادل قيمته العادلة أو تدفقاته النقدية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند محوط محدد. [8]

محاسبة التحوط: أسلوب أو تقنية التي تعد الأساس في الاعتراف بالمكاسب والخسائر أو (الإيرادات والمصاريف) المرتبطة بالبند المتحوط له أو أداة التحوط على أن يتم الموازنة بين الاعتراف بالمكاسب والخسائر المرتبطة بأداة التحوط في نفس الفترة التي يتم الاعتراف فيها بالمكاسب والخسارة لبند التحوط. [10]

5- سياسات التحوط

التحوط الساكن: تغطية المخاطرة عند اتخاذ القرار ودون متابعة الأسعار بهدف تثبيت الوضع الحالي حتى تاريخ الاستحقاق وهذا الامر يحمل خسائر للمتحوط.

التحوط المتحرك: يحاول تحقيق أرباح إضافية بعد القيام بالتحوط فهو يلجأ إلى تعديل المراكز المتحوطة وذلك بحسب توقعات أسعار الصرف أو الفائدة أي هناك شبه

مضاربة على المراكز المتحوتة ويجب على المستعمل له امتلاك المعرفة في الأسواق خشية الخسارة وإلا فإن عليه القيام بالتحوط الساكن.

وللتحوط نوعان: **تحوط تام** وهو يعني أن الربح (الخسارة) المتحقق في السوق المستقبلية يساوي الخسارة (الربح) في السوق النقدي. وإن ناتج استخدامه يكون صفراً. و**التحوط غير التام** وجود مركزين مختلفين للموجود نفسه لأن السعر المستقبلي المتوقع يختلف عن الحاضر لأن تحركات الأسعار لا تكون متطابقة دائماً فهذا يعني احتمال تحقق الربح أو الخسارة في كلا المركزين. [6]

6- أنواع علاقات التحوط وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 (IASB, 2016): [8]

- 1- **محاسبة تحوط القيمة العادلة**: يهدف إلى الحماية من التعرض لتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به والتي من الممكن أن تكون لها أثر على نتيجة الأعمال، ويتم الاعتراف بالتغيرات لأداة التحوط محاسبياً في الدخل الشامل الآخر.
- 2- **محاسبة تحوط التدفق النقدي**: هو تحوط من التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن مخاطر السوق، والبند موضع التحوط يمكن أن يكون تدفقات نقدية مستقبلية مرتبطة بالتزام أو أصل أو احتمال حدوثها أكيد، وعندما يكون فعال تسجل التغيرات في أداة التحوط في رؤوس الأموال الخاصة إلى غاية تحقق التدفق النقدي للأدوات المحوط لها، وعندما يكون غير فعال فتسجل في النتيجة في حال كان الأمر يتعلق بنتائج مشتقة، أو في رؤوس الأموال الخاصة في الحالة المعاكسة.
- 3- **محاسبة التحوط لاستثمار صافي**: وهو التحوط من فروق الصرف الأجنبية التي تظهر للمنشأة على استثماراتها الصافية في مؤسسات أجنبية، ويتم المعالجة بطريقة تحوط التدفق النقدي أي تسجيل مكاسب وخسائر الصرف في رؤوس الأموال الخاصة، ويوجد فرق في المعالجة فإذا كانت أداة التحوط غير مشتقة وفي حالة عدم فعالية التحوط لا تعالج محاسبياً بشكل منفصل، وإنما تعالج كلياً في رؤوس الأموال الخاصة.

7- **مفهوم المشتقات المالية**: عرفها بنك التسويات الدولية " أنها عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، ولكنها لا تتطلب استثمار الأصل المالي، وكعقد

بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد فإن أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمراً غير ضروري". [3]

8- بعض المخاطر التي تتعرض لها الأسواق المالية

(1) **مخاطر السوق:** وهي المخاطر المتعلقة بالتقلبات غير المتوقعة في أسعار عقود المشتقات، وتنشأ من التغييرات في معدلات الفائدة أو معدلات صرف العملات.

(2) **مخاطر الائتمان:** وتنشأ من عدم قدرة أحد طرفي عقود المشتقات على الوفاء بالتزاماته في العقد، وينتشر هذا النوع في الأسواق غير المنظمة للمشتقات.

(3) **مخاطر التشغيل:** وهي المخاطر المتعلقة بضعف نظم الإشراف والرقابة الداخلية على العاملين والمتعاملين في سوق المشتقات المالية. [12]

9- استخدامات المشتقات المالية

المشتقات المقتناة لأغراض التحوط: يهتم المنحوطون بالتقليل من المخاطرة، لضمان بقاء مراكز الأسعار ضمن الحدود المقررة. وذلك من خلال نقل عبء هذه المخاطر من طرف يتعرض لها ولا يرغب في تحملها (مشتري العقد) إلى طرف آخر لا يتعرض لها ولكن يرغب في تحملها (بائع العقد)، وذلك مقابل تكلفة تمثل تكلفة العقد.

المشتقات المقتناة لأغراض المضاربة: يرغب المضارب في اتخاذ مركز في السوق بالمرآنة على ارتفاع السعر أو انخفاضه. حيث أن شراء الأصل في السوق الفورية يتطلب دفعة نقدية مبدئية مساوية للقيمة الكلية لما يتم شراؤه، أما الدخول في عقد آجل بنفس مقدار الأصل يتطلب مبلغ بسيط يتمثل في الهامش المبدئي أو علاوة الخيار.

المشتقات المقتناة لأغراض المراجعة: يتم تحقيق ربح عديم المخاطرة عن طريق الدخول بشكل متزامن في معاملات في سوقين أو أكثر، بينهما عدم توافق بين سعر عمليات التسليم الآجل لأصل ما والسعر النقدي. وفرصة المراجعة لا يمكن أن تصمد طويلاً، فمع قيام المراجحين بشراء الأصل في الأسواق الأقل سعراً، فإن قوى العرض والطلب سوف تدفع بالسعر إلى الارتفاع. وبالمثل عندما يبيعون الأصل في السوق ذي السعر المرتفع فإن السعر سينخفض، وبسرعة يصبح السعران متعادلين. [11]

10- تعريف إدارة المخاطر المالية: هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب. [2]

11- الطرائق أو الأساليب المتبعة في تخفيض المخاطر هي:

- 1- التنوع: بنوع الاستثمار وتوزيعه الجغرافي وآجال استحقاقه. عبر مجموعة من الموجودات. وتعتمد في تخفيض مخاطر الائتمان.
- 2- مواءمة الموجودات والمطلوبات (التحوط الطبيعي): تستعمل لتخفيض مخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة العملة أو سعر الصرف الأجنبي بشكل خاص.
- 3- التعامل بأدوات الدين القابلة للتحويل إلى أسهم عادية للتخلص من المخاطر الناجمة عن نكول أو تعثر الطرف المقابل في تسديد الالتزامات المستحقة.
- 4- التوريق: تجميع مجموعة من القروض المتجانسة والمضمونة وبيع سندات مقابلها، تحول الموجودات غير السائلة إلى سائلة. تستعمل لتخفيض مخاطر السيولة.

5- المشتقات المالية Financial Derivatives: [5]

اختبار فرضيات الدراسة: اعتمدت الباحثة في تحديد قوة العلاقة بين المتغيرات على تصنيف رباعي ومعامل ثقة 95% لتفسير وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (1) قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة

المجال	25-1	50-26	75-51	100-76
قوة العلاقة	ضعيفة	متوسطة	جيدة	قوية

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر لتطبيق القياس بالقيمة العادلة والتحوط بالمشتقات المالية في إدارة المخاطر. يتفرع عنها ثلاث فرضيات فرعية وكل فرضية فرعية سوف تطبق على ثلاث بنوك.

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر لتطبيق القياس بالقيمة العادلة والتحوط بالمشتقات المالية في إدارة مخاطر الائتمان. البنك الأول بنك دبي التجاري ش.م.ع.

جدول رقم (2) تحليل الانحدار الخطي (القيمة العادلة + التحوط المحاسبي، المتغير التابع: مخاطر الائتمان)

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.918a	.843	.813	4446817.850

أثر القياس بالقيمة العادلة والتحوط بالمشتقات المالية في إدارة المخاطر دراسة تطبيقية

جدول رقم (3) العلاقة بين القيمة العادلة +التحوط المحاسبي، ومخاطر الائتمان (مستوى المعنوية)

		B	Std. Error	Beta		
1	Constant	46049726.643	7974040.191		5.775	.000
	x21	143.118	32.260	.560	4.436	.000
	AX12	6.319	1.861	.430	3.396	.004
	AX11	.418	.383	.110	1.089	.292

- إن معامل الارتباط يساوي (0.918) ويعني ذلك وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) والتابع (مخاطر الائتمان).

- R^2 المعدل يساوي 0.813 أي أن (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) يفسر تقريبا 0.81 من تباين (مخاطر الائتمان)، وأن 19% من التغير المفصح عنه في التقارير المالية يرجع إلى عوامل أخرى، وبخطأ معياري للتقدير 4446817.850

- إن العلاقة بين الأصول ومخاطر الائتمان غير معنوية $0.292\% < 5\%$.

- والعلاقة بين الخصوم ومخاطر الائتمان معنوية $0.004\% > 5\%$.

- والعلاقة بين التحوط المحاسبي ومخاطر الائتمان معنوية $0.00\% > 5\%$.

- يمكن توضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة:

$$Y11 = 46049726.643 + 0.418Ax11 + 6.319AX12 + 143.118 x21$$

العلاقة طردية بين (القيمة العادلة +التحوط المحاسبي) ومخاطر الائتمان.

" لا يوجد أثر للقيمة العادلة متمثلة بالأصول ويوجد أثر للقيمة العادلة متمثلة بالخصوم والتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر الائتمان لبنك دبي التجاري ش.م.ع."

البنك الثاني: بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.

جدول رقم (4) تحليل الانحدار الخطي (القيمة العادلة +التحوط المحاسبي، المتغير التابع: مخاطر الائتمان)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.820 ^a	.672	.610	42609418.710

جدول رقم (5) العلاقة بين القيمة العادلة +التحوط المحاسبي، ومخاطر الائتمان (مستوى المعنوية)

		B	Std. Error	Beta		
1	Constant	231400223.295	27775873.969		8.331	.000
	x22	-5.646-	6.767	-.135-	-.834-	.416
	BX11	3.841	1.058	1.320	3.630	.002
	BX12	-4.097-	2.013	-.707-	-2.036-	.059

- إن معامل الارتباط يساوي (0.820) ويعني ذلك وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير

المستقل (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) والمتغير التابع (مخاطر الائتمان).

- معامل التحديد R^2 المعدل يساوي 0.610 أي أن (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) يفسر تقريبا 0.61 من تباين (مخاطر الائتمان)، وأن 39% من التغير المفصح عنه في التقارير المالية يرجع إلى عوامل أخرى، الخطأ المعياري 42609418.710

- إن العلاقة بين الأصول ومخاطر الائتمان معنوية $0.002\% > 5\%$.

- والعلاقة بين الخصوم ومخاطر الائتمان غير معنوية $0.059\% < 5\%$.

- والعلاقة بين التحوط المحاسبي ومخاطر الائتمان غير معنوية $0.416\% < 5\%$.

- العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة:

$$Y12=231400223.295+3.841Bx11-4.097Bx12-5.646X22$$

الإشارة الموجبة تدل على وجود علاقة طردية بين الأصول ومخاطر الائتمان والسالبة تدل على وجود علاقة عكسية بين الخصوم والتحوط المحاسبي ومخاطر الائتمان.

يمكن القول: " يوجد أثر للقيمة العادلة (الأصول) ولا يوجد أثر للقيمة العادلة (الخصوم) وللتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر الائتمان لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.".

البنك الثالث: مجموعة بنك المشرق ش.م.ع.

جدول رقم (6) تحليل الانحدار الخطي (القيمة العادلة + التحوط المحاسبي، المتغير التابع: مخاطر الائتمان)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.803 ^a	.645	.578	8021728.108

جدول رقم (7) العلاقة بين القيمة العادلة + التحوط المحاسبي، ومخاطر الائتمان (مستوى المعنوية)

	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	113568100.016	3126322.954		.000
	x23	-106.886-	54.424	-.317-	-1.964-
	CX11	.429	.153	1.016	2.797
	CX12	-.224-	.301	-.270-	-.742-

إن معامل الارتباط يساوي (0.803) ويعني ذلك وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) والمتغير التابع (مخاطر الائتمان).

- معامل التحديد R^2 المعدل يساوي 0.578 أي أن (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) يفسر تقريبا 0.57 من تباين (مخاطر الائتمان)، وأن 43% من التغير المفصح عنه في التقارير المالية يرجع إلى عوامل أخرى، الخطأ المعياري للتقدير 8021728.108

- إن العلاقة بين الأصول ومخاطر الائتمان معنوية $0.013\% > 5\%$.

- والعلاقة بين الخصوم ومخاطر الائتمان غير معنوية $0.469\% < 5\%$.

- والعلاقة بين التحوط المحاسبي ومخاطر الائتمان غير معنوية $0.067\% < 5\%$.
- يمكن توضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة:
- $$Y13 = 113568100.016 + 0.429C_{x11} - 0.224C_{x12} - 106.886X_{23}$$
- الإشارة الموجبة تدل على وجود علاقة طردية بين الأصول ومخاطر الائتمان. والسالبة تدل على وجود علاقة عكسية بين (الخصوم + التحوط المحاسبي) ومخاطر الائتمان.
- يمكن القول: " يوجد أثر للقيمة العادلة (الأصول) ولا يوجد أثر للقيمة العادلة (الخصوم) وللتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر الائتمان لمجموعة بنك المشرق ش.م.ع. ".
الفرضية الفرعية الثانية: "يوجد أثر لتطبيق القياس بالقيمة العادلة والتحوط بالمشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق". البنك الأول بنك دبي التجاري ش.م.ع.

جدول رقم (8) تحليل الانحدار الخطي (القيمة العادلة + التحوط المحاسبي، المتغير التابع: مخاطر السوق)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.786 ^a	.618	.546	240148.891

جدول رقم (9) العلاقة بين القيمة العادلة + التحوط المحاسبي، ومخاطر السوق (مستوى المعنوية)

	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-269457.848-	430635.338		-.626-.540
	x21	2.878	1.742	.325	1.652 .118
	AX12	.251	.100	.494	2.500 .024
	AX11	.022	.021	.165	1.051 .309

- إن معامل الارتباط يساوي (0.786) ويعني ذلك وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) والمتغير التابع (مخاطر السوق).
- R^2 المعدل يساوي 0.546 أي أن (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) يفسر تقريبا 0.54 من تباين (مخاطر السوق)، وأن 46% من التغير المفصح عنه في التقارير المالية يرجع إلى عوامل أخرى، هذا ويخطأ معياري للتقدير 240148.891
- إن العلاقة بين الأصول ومخاطر السوق غير معنوية $0.309\% < 5\%$.
- والعلاقة بين الخصوم ومخاطر السوق معنوية $0.024\% > 5\%$.
- والعلاقة بين التحوط المحاسبي ومخاطر السوق غير معنوية $0.118\% < 5\%$.
- يمكن توضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة:
- $$Y21 = -269457.848 + 0.022A_{x11} + 0.251AX_{12} + 2.878x_{21}$$
- الإشارة (+) والعلاقة طردية بين (القيمة العادلة + التحوط المحاسبي) ومخاطر الائتمان.

يمكن القول: " لا يوجد أثر للقيمة العادلة ممثلة بالأصول والتحوط المحاسبي ويوجد أثر للقيمة العادلة ممثلة بالخصوم في إدارة مخاطر السوق لبنك دبي التجاري ش.م.ع.".

البنك الثاني: بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.

جدول رقم (10) تحليل الانحدار الخطي (القيمة العادلة +التحوط المحاسبي، المتغير التابع: مخاطر السوق)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.282 ^a	.080	-.093-	23049866.640

جدول رقم (11) العلاقة بين القيمة العادلة+التحوط المحاسبي، ومخاطر السوق (مستوى المعنوية)

	B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	2233578.194	15025555.621		.149	.884
	x22	2.699	3.661	.199	.737	.472
	BX11	.626	.572	.666	1.094	.290
	BX12	-.914-	1.089	-.488-	-.840-	.413

إن معامل الارتباط يساوي (0.282) ويعني ذلك وجود ارتباط طردي متوسط بين المتغير

المستقل (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) والمتغير التابع (مخاطر الائتمان).

- R^2 المعدل يساوي -0.093 أي أن (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) يفسر تقريبا 0.09 من تباين (مخاطر الائتمان)، وأن 91% من التغير المفصح عنه في التقارير المالية

يرجع إلى عوامل أخرى، هذا وبخطأ معياري للتقدير 23049866.640

- إن العلاقة بين الأصول ومخاطر السوق غير معنوية $0.290\% < 5\%$.

- والعلاقة بين الخصوم ومخاطر السوق غير معنوية $0.413\% < 5\%$.

- والعلاقة بين التحوط المحاسبي ومخاطر السوق غير معنوية $0.472\% < 5\%$.

- يمكن توضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة:

$$Y22 = 2233578.194 + 0.626Bx11 - 0.914BX12 + 2.699x22$$

الإشارة الموجبة تدل على وجود علاقة طردية بين (الأصول + التحوط المحاسبي) ومخاطر

الائتمان. والسالبة تدل على علاقة عكسية بين الخصوم ومخاطر الائتمان.

اعتماداً على ما سبق: " لا يوجد أثر لتطبيق القياس بالقيمة العادلة والتحوط المحاسبي في

إدارة مخاطر السوق لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.".

البنك الثالث: مجموعة بنك المشرق ش.م.ع.

جدول رقم (12) تحليل الانحدار الخطي (القيمة العادلة +التحوط المحاسبي، المتغير التابع: مخاطر السوق)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.849 ^a	.721	.669	4120567.637

أثر القياس بالقيمة العادلة والتحوط بالمشتقات المالية في إدارة المخاطر دراسة تطبيقية

جدول رقم (13) العلاقة بين القيمة العادلة +التحوط المحاسبي، ومخاطر السوق (مستوى المعنوية)

	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	29936940.359	1605916.458	18.642	.000
	x23	-55.109-	27.956	-.282-	-1.971-
	CX11	.319	.079	1.303	4.047
	CX12	-.258-	.155	-.537-	-1.667-

إن معامل الارتباط يساوي (0.849) ويعني ذلك وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) والمتغير التابع (مخاطر السوق).

- R^2 المعدل يساوي 0.669 أي أن (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) يفسر تقريبا 0.66 من تباين (مخاطر السوق)، وأن 36% من التغير المفصح عنه في التقارير المالية يرجع إلى عوامل أخرى، هذا وبخطأ معياري للتقدير 4120567.637

- إن العلاقة بين الأصول ومخاطر السوق معنوية $0.001\% > 5\%$.

- والعلاقة بين الخصوم ومخاطر السوق غير معنوية $0.115\% < 5\%$.

- والعلاقة بين التحوط المحاسبي ومخاطر السوق غير معنوية $0.066\% < 5\%$.

- يمكن توضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة:

$$Y_{23} = 29936940.359 + 0.319CX_{11} - 0.258CX_{12} - 55.109X_{23}$$

الإشارة الموجبة تدل على وجود علاقة طردية بين الأصول ومخاطر السوق. والإشارة السالبة تدل على وجود علاقة عكسية بين الخصوم +التحوط المحاسبي ومخاطر السوق. يمكن القول: " يوجد أثر للقيمة العادلة (الأصول) ولا يوجد أثر للقيمة العادلة (الخصوم) والتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر السوق لمجموعة بنك المشرق ش.م.ع."

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر لتطبيق القياس بالقيمة العادلة والتحوط بالمشتقات المالية في إدارة المخاطر التشغيلية - البنك الأول بنك دبي التجاري ش.م.ع.

جدول رقم (14) تحليل الانحدار الخطي (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي، المخاطر التشغيلية)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.861 ^a	.740	.692	244259.154

جدول رقم (15) العلاقة بين القيمة العادلة +التحوط المحاسبي، والمخاطر التشغيلية (مستوى المعنوية)

	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4582737.172	438005.868	10.463	.000
	x21	6.444	1.772	.589	3.637
	AX12	.226	.102	.360	2.214
	AX11	.001	.021	.005	.037

إن معامل الارتباط يساوي (0.861) ويعني ذلك وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) والمتغير التابع (المخاطر التشغيلية).

R^2 - المعدل يساوي 0.692 أي أن (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) يفسر تقريبا 0.69 من تباين (المخاطر التشغيلية)، وأن 31% من التغير المفصح عنه في التقارير المالية يرجع إلى عوامل أخرى، هذا ويخطأ معياري للتقدير 244259.154

- إن العلاقة بين الأصول والمخاطر التشغيلية غير معنوية $0.971\% > 5\%$.

- والعلاقة بين الخصوم والمخاطر التشغيلية معنوية $0.042\% > 5\%$.

- والعلاقة بين التحوط المحاسبي والمخاطر التشغيلية معنوية $0.002\% > 5\%$.

- يمكن توضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة:

$$Y_{31} = 4582737.172 + 0.001A_{x11} + 0.226A_{x12} + 6.444x_{21}$$

العلاقة طردية بين (القيمة العادلة + التحوط المحاسبي) والمخاطر التشغيلية.

" لا يوجد أثر للقيمة العادلة ممثلة في الأصول ويوجد أثر للقيمة العادلة ممثلة

بالخصوم وللتحوط المحاسبي في إدارة المخاطر التشغيلية لبنك دبي التجاري".

البنك الثاني: بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.

جدول رقم (16): تحليل الانحدار الخطي المتعدد (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي، المخاطر التشغيلية)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.937 ^a	.878	.856	2721464.111

جدول رقم (17) العلاقة بين القيمة العادلة + التحوط المحاسبي، ومخاطر التشغيلية (مستوى المعنوية)

	B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	22632919.778	1774045.421	12.758	.000	
	x22	-1.307-	.432	-.297-	-3.023-	.008
	BX11	.441	.068	1.444	6.524	.000
	BX12	-.528-	.129	-.868-	-4.106-	.001

إن معامل الارتباط يساوي (0.937) ويعني وجود ارتباط طردي قوي بين

المتغير المستقل (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) والتابع (المخاطر التشغيلية).

R^2 - المعدل يساوي 0.856 أي أن (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) يفسر تقريبا 0.85 من تباين (المخاطر التشغيلية)، وأن 15% من التغير المفصح عنه في التقارير

المالية يرجع إلى عوامل أخرى، هذا ويخطأ معياري للتقدير 2721464.111

- إن العلاقة بين الأصول والمخاطر التشغيلية معنوية $0.00\% > 5\%$.

- والعلاقة بين الخصوم والمخاطر التشغيلية معنوية $0.001\% > 5\%$.
- والعلاقة بين التحوط المحاسبي والمخاطر التشغيلية معنوية $0.008\% > 5\%$.
- يمكن توضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة:

$$Y32 = 22632919.778 + 0.441Bx11 - 0.528BX12 - 1.307 x23$$
الإشارة الموجبة تدل على علاقة طردية بين الأصول والمخاطر التشغيلية والسالبة علاقة عكسية بين (الخصوم والتحوط المحاسبي) والمخاطر التشغيلية.
اعتماداً على ما سبق يمكن القول: "يوجد أثر للقياس بالقيمة العادلة والتحوط المحاسبي في إدارة المخاطر التشغيلية لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.".
البنك الثالث: مجموعة بنك المشرق ش.م.ع.

جدول رقم (18) تحليل الانحدار الخطي (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي، المخاطر التشغيلية)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.961 ^a	.923	.909	134930.841

جدول رقم (19) العلاقة بين القيمة العادلة + التحوط المحاسبي، والمخاطر التشغيلية (مستوى المعنوية)

	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant) 10699681.598	52586.847		203.467	.000
	CX11 -.027-	.003	-1.747-	-10.358-	.000
	x23 .025	.915	.002	.027	.979
	CX12 .030	.005	.995	5.894	.000

- إن معامل الارتباط يساوي (0.961) ويعني ذلك وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) والمتغير التابع (المخاطر التشغيلية).
- R^2 المعدل يساوي 0.909 أي أن (القيمة العادلة والتحوط المحاسبي) يفسر تقريبا 0.90 من تباين (المخاطر التشغيلية)، وأن 10% من التغير المفصح عنه في التقارير المالية يرجع إلى عوامل أخرى، هذا وبخطأ معياري للتقدير 134930.841
- العلاقة بين الأصول والمخاطر التشغيلية معنوية $0.0\% > 5\%$.
- والعلاقة بين الخصوم والمخاطر التشغيلية معنوية $0.0\% > 5\%$.
- والعلاقة بين التحوط المحاسبي والمخاطر التشغيلية غير معنوية $0.979\% < 5\%$.
- يمكن توضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال المعادلة:

$$Y33 = 10699681.598 - 0.027CX11 + 0.030CX12 + 0.025X23$$
الإشارة السالبة تدل على علاقة عكسية بين الأصول والمخاطر التشغيلية. والموجبة علاقة طردية بين الخصوم + التحوط المحاسبي والمخاطر التشغيلية.

اعتماداً على ما سبق يمكن القول: "يوجد أثر للقيمة العادلة ولا يوجد أثر للتحوط المحاسبي في إدارة المخاطر التشغيلية لمجموعة بنك المشرق ش.م.ع.".

النتائج:

- 1- لا يوجد أثر للقيمة العادلة متمثلة بالأصول ويوجد أثر للقيمة العادلة متمثلة بالخصوم والتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر الائتمان لبنك دبي التجاري.
- 2- يوجد أثر للقيمة العادلة (الأصول) ولا يوجد أثر للقيمة العادلة (الخصوم) وللتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر الائتمان لبنك الإمارات دبي الوطني.
- 3- يوجد أثر للقيمة العادلة (الأصول) ولا يوجد أثر للقيمة العادلة (الخصوم) والتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر الائتمان لمجموعة بنك المشرق ش.م.ع.
- 4- يوجد أثر للقيمة العادلة ممثلة بالخصوم ولا يوجد أثر للقيمة العادلة ممثلة بالأصول والتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر السوق لبنك دبي التجاري.
- 5- لا يوجد أثر للقيمة العادلة والتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر السوق لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.
- 6- يوجد أثر للقيمة العادلة (الأصول) ولا يوجد أثر للقيمة العادلة (الخصوم) والتحوط المحاسبي في إدارة مخاطر السوق لمجموعة بنك المشرق ش.م.ع.
- 7- يوجد أثر للقيمة العادلة ممثلة بالخصوم وللتحوط المحاسبي ولا يوجد أثر للقيمة العادلة ممثلة في الأصول في إدارة المخاطر التشغيلية لبنك دبي التجاري.
- 8- يوجد أثر للقيمة العادلة والتحوط المحاسبي في إدارة المخاطر التشغيلية لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.
- 9- يوجد أثر للقيمة العادلة ولا يوجد أثر للتحوط المحاسبي في إدارة المخاطر التشغيلية لمجموعة بنك المشرق ش.م.ع.

التوصيات:

- 1- إعادة تكييف النظام المحاسبي المالي مع مستجدات معايير المحاسبة الدولية، وإخراجه من حيزه القانوني، الذي أضحى عائق أمام تطوره، وبالتالي تأثيره على البيئة المحاسبية العربية، وجعله أكثر استجابة للواقع الاقتصادي.

- 2- تحسين الوعي بالقيمة العادلة والتحوط المحاسبي ودورهم في إدارة المخاطر المالية، انطلاقاً من الجامعات والأساتذة الجامعيين اللذين لهم الدور البارز في تأهيل محاسبي ومراجعي الغد. وتوافر القوانين والتشريعات والكوادر الفنية المؤهلة التي تساهم في ضبط أخلاقيات إدارة الشركات، والتعامل مع هذه المفاهيم.
- 3- تعد عقود المشتقات سلاحاً ذو حدين فهي من جانب تساعد المنشآت على تخفيض وإدارة المخاطر عندما تستخدم لأغراض التحوط، أو أنها تزيد درجة تعرضها للمخاطر عند استخدامها لأغراض المضاربة وقد تصل إلى درجة إحداث الأزمات في تلك المنشآت عند الأفرط في المضاربة والاستثمارات السيئة لها.
- 4- تطبيق القياس بالقيمة العادلة والتحوط المحاسبي يساعد على إعداد بيانات مالية تعكس فاعلية المصارف في إدارة المخاطر المالية مما يمكن مستعمليها من تقييم فاعلية المصارف في إدارة المخاطر المالية التي تتعرض لها.

المراجع

- 1- إسماعيل إبراهيم، صالح هلال، 2016- إمكانية تطبيق نماذج القيمة العادلة في قياس القيمة الحقيقية للأسهم. مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 2، السودان.
- 2- بن خريص سفيان، لغويني بدر الدين، 2019 - دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية - مطاحن الحضنة. رسالة ماجستير، الجزائر.
- 3- حسنين فاطمة سيد عبد القادر، 2017- المشتقات المالية والأزمات المالية. دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة.
- 4- حمدي فلة، 2017- تأثير استخدام القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية (الكوابل). جامعة محمد خضير، أطروحة دكتوراه، الجزائر.
- 5- الدوغجي علي، العكيلي عباس، 2014- أهمية الإبلاغ المالي عن المشتقات بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر المصرفية. مجلة الإدارة، العدد 101، العراق.
- 6- الربيعي حاكم، الفتلاوي ميثاق، جوان حيدر، 2020- المشتقات المالية (عقود المستقبلات، الخيارات، المبادلات). دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- 7- الشمام ماهر، 2012- استخدام محاسبة الحماية (التحوط) في إدارة المخاطرة المالية في منشآت الأعمال. مجلة تنمية الرافدين، مجلد 34، العدد 107، العراق.
- 8- شهاب أحمد، 2016- أثر إدارة مخاطر القيمة العادلة على القطاع المصرفي الأردني قبل وبعد الأزمة المالية العالمية. رسالة ماجستير، الأردن.
- 9- الصياد علي، 2013- أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي وعلى أسعار الأسهم في البورصة المصرية. أكاديمية الدراسات، طنطا.

10- محمد جاسم، 2018- آلية مقترحة لمحاسبة التحوط عن مخاطر تذبذب العملة وانعكاسها على جودة المعلومات. مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 109، العراق.

11- نسيلي جهيدة، نشنش سليمة، 2020- دور المشتقات المالية في إدارة المخاطر والحد من الأزمات. مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 1، الجزائر.

12- يونس مرعي، 2019- أثر تطبيق الهندسة المالية على ترشيد قرارات المستثمرين (دراسة ميدانية). مجلة الفكر المحاسبي، العدد 4، المجلد 23، مصر.

13- Christian Laux, 2009- Did Fair-Value Accounting Contribute to The Financial Crisis? Working Paper, Economic Research Cambridge.

14- Jatinder Singh, 2017- Hedge Accounting Under IFRS 9: An Analysis of Reforms. Indian Institute of Technology, Audit Journal.

15-Ting Yieng and Meng, 2005- (Fair Value Accounting- Relevance, Reliability and Progress in Malaysia. University College Sedaya.